

# شرح متن الورقات في أصول الفقه (1) لمعالي الشيخ صالح آل الشيخ - أصول الفقه - كبار العلماء

صالح آل الشيخ

المكتبة الصوتية لمعالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد بن ابراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ. شرح الورقات. الدرس الاول بسم الله الرحمن الرحيم قال الجويني هذه ورقات تشتمل على فصول من اصول الفقه - [00:00:00](#)

هذه ورقات لتقليلها من سنة العلماء انهم يقللون شأن ما يكتبون عند انفسهم ولا يمدحون ما يقولون او ما يكتبون فهذا قال هذه ورقات تقليلا لحجمها لعدد صفحاتها. وايضا يشعر منه انه ليس بمتاباه بها مع ان - [00:00:29](#)

مما اعنى به العلماء بعده تدريسا وتأليفا وشرحا. هذه الورقات تشتمل على فصول من اصول الفقه اصول من اصول الفقه يعني ما اشتملت على جميع مسائل اصول الفقه ولكنها اشتملت على فصول منها - [00:01:06](#)

يعنى على مسائل منها المسائل الاصلية المشهورة من مسائل اصول الفقه يشير اليها اشاره. ثم قال بعد ذلك وذلك يعني به اقرب مشار اليه وهو اصول الفقه ذلك يعني اصول الفقه مؤلف من جزئين مفردین يعني كلمة - [00:01:30](#)

طول الفقه مؤلفة من جزئين مفردین مؤلفة من اصول ومن فقه فحتى نعرف كما تعريف اصول الفقه بالمعنى الاصطلاحي الخاص لابد ان نعرف تركيبها وهي مركبة من مفردین كلمة اصول - [00:01:57](#)

ومن كلمة فقه ثم اضيفت فقيل اصول الفقه فصارت فصار لها اضافي وصار لها معنى اصطلاحي فحتى نفهمها نأخذ كل كلمة على حدة. قال الاصل الاصل واحد الاصول. اصول الفقه اصول - [00:02:26](#)

جمع اصل اراد ان يوضح ذلك فقال فالاصل مابني عليه غيره يقال اصل الدار اصل الدار يعني اساس يعني اسasاتها. اصل الشجرة جذورها جذعها الاسفل قال جل وعلا اصلها ثابت ومثل كلمة طيبة - [00:02:50](#)

كشحة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء. تسمى اسفلها اصلا لانهبني عليه غيره وهو بقية الشجرة. اصول الاسلام لانه يبني عليها الاسلام. اصول الاسلام الخمسة يبني عليها الاسلام. اصول الايمان - [00:03:20](#)

المسائل التي يبني عليها الايمان وهكذا. قال فالاصل مابني عليه غيره والفرع ما يبني على غيره الاصل مجتمع الفروع الاصل مجتمع الفروع فالفروع تتفرع من اصل واحد لهذا صار الفرع يبني على غيره يعني يبني على اي شيء على الاصل. الاصل يبني عليه - [00:03:42](#)

الاصل يبني عليه الفرج. والفرع يبني على الاصل يريد بذلك ان يبين ان الفروع التي هي مسائل الفقه ان لها اصولا بنيت عليها وانه لم تكن من طريق اجتهاد ليس له مستند بل لها اصولها ولها ادلتها ولها براهينها. هذا - [00:04:21](#)

اهو المراد من قوله اصول فالاصول تبني عليها الفروع كما ان الفروع تبني على الاصول ولهذا في مؤلفات العلماء تخرج الفروع من الفصول وتم الفروع وثم فروع الاصول ونحو ذلك - [00:05:00](#)

هذا الجزء الاول الثاني قال والفقه معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد معرفة الاحكام الشرعية عبر عن الفقه بالمعرفة. والفقه تارة يعبر عنه بالعلم وتارة يعبر عنه بالفهم وتارة يعبر عنه بالمعرفة - [00:05:25](#)

ومعرفة تم فرق بينها وبين العلم. لكن نقول تسهيلا في هذا المقام. ان المعرفة هي العلم وان كان العلم بلا شك اشرف واعظم من المعرفة في تفصيل يضيق المقام عن بيانه لكن قوله معرفة يعني العلم. قوله والفقه معرفة الاحكام الشرعية يعني العلم - [00:06:04](#)

بالاحكام الشرعية الاحكام قسمان منها احكام خبرية ومنها احكام عملية الاحكام الخبرية هي التي لا يدخلها الاجتهاد يعني مسائل الاعتقاد ونحو ذلك. مثل صفات الله جل وعلا مثل الغيبيات ما يتعلق - 00:06:33

الرسالات ونحو ذلك هذه مسائل خبرية ليست مدار اجتهاد بين العلماء. هل هذا مراده بالفقه؟ الفقه في الاصل يطلق على العلم والفهم فلولا نفر من كل فرقه منهم طائفة ليتفقهو في الدين. يشمل الفقه هذا معرفة العقائد معرفة التوحيد - 00:07:15

ومعرفة الاحكام العملية. هنا قيد لما توهם من دخولي الخبريات؟ قال معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد طريقها الاجتهاد يعني تختلف فيها انظار العلماء هذا الفقه هو معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد - 00:07:41

يعني تبني على الاجتهاد على النظر ليست مسألة مقطوع بها بل ربما اختلفت فيها انظار العلماء اذا ما ما تعريف اصول الفقه على هذا لما عرف الجزئين بين معنى الجزئين الاصول والفقه الان نستطيع ان نرتب تعريفا لاصول الفقه - 00:08:17

قال الاصل ما بني عليه غيره. الفقه معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد. فنستطيع ان بناء على كلامه ان اصول الفقه هي الاصول التي يبني عليها معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد - 00:08:43

او تقول اصول الفقه المسائل التي بني عليها معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد اذا لا يدخل في اصول الفقه العقائد لا يدخل فيها احكام خبرية انما تتعلق باصول يبني - 00:09:30

عليها معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد هذه الاصول هي طرق الاستنباط. نعطيها طريقة بعبارة اخرى هي طرق الاستنباط. اصول الفقه معناها طرق الاستنباط طرق استنباط الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد. كيف تستنبط - 00:10:02

طرق الاستنباط هي اصول الفقه بعد ذلك قال الاحكام سبعة اي احكام هذه الاحكام التي ذكرها من قبل. وهي التي ذكرها في قوله معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد فقال والاحكام يعني الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد سبعة - 00:10:30

الواجب والمندوب والمباح والمكروه والصحيح والباطن. هذا التقسيم يكون الاحكام الشرعية التي طريقها لاجتهاد من الاحكام سبعة هذا التقسيم خاص به والعلماء من بعد يقسمون الاحكام الى احكام تكليفية الى احكام وضعية - 00:11:02

احكام الاحكام الشرعية اما ان تكون منوطه بالتكليف. يعني قد كلف العباد بها هذه تسمى احكام تكليفية وهي الخمسة المذكورة هنا الواجب والمندوب والمباح والمكروه والمحظور. واما ان هنا احكاما هي علامات يستدل بها على - 00:11:28

احكام الشرع علامات يستدل بها على احكام الشرع سموا هذا القسم من الاحكام الاحكام الوضعية معنى الاحكام الوضعية يعني الاحكام التي وضعها يعني نصها. الشارع علامات على الاحكام التكليفية ولها القسمة المشهورة عند اهل العلم ان الاحكام اسماً احكام تكليفية واحكام وضعية وان الاحكام التكليفية - 00:12:03

خمسة والاحكام الوضعية ايضا خمس ما هي الاحكام الوضعية الشرط السبب المانع الصحيح الباطل الشرط ما نقول هذا من شروطه شروط الصلاة منها دخول الوقت دليله قوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس - 00:12:39

لدلوك الشمس اليه حكم شرعا لكن كلف العباد به ام جعل عالمة لم يكلف العباد به فهو حكم ليس حكما تكليفيها وانما هو حكم وضعه يعني جعل امراة جعل دالة وهذا يسمى لها هنا الشرط اقم الصلاة لدلوك الشمس يعني زوال الشمس شرط - 00:13:24 اقام الصلاة اقم الصلاة الصلاة واجبة عليك اذا زالت الشمس. اذا دلكت فيكون الدلوك شرطا هذا حكم تكليف هذا حكم وضعه اي صارت عندها خمسة احكام صارت الاحكام عندنا التكليف منها خمسة والوضع منها خمسة. هو جعلها سبعة ولم يفرق بين التكليف والوضع - 00:13:52

وجعل السبب والشرط والمانع ليس من هذه الاحكام وكما قلت لك من قبل ان هذا اصطلاح خاص له. والصحيح القسمة قال احكام سبعة الواجب والمندوب الى اخره لو تأممت معي لوجدت - 00:14:26

ان الواجب ليس حكما لاما؟ لأن الواجب صفة يوصف بها الشيء. نصف الصلاة بانها واجبة. الحكم الذي اتي من الشارع. هل يصح ان نقول ان الحكم هو الواجب لا يصح لهذا يقول العلماء ان هذه العبارة وهي كثيرة عند الاصوليين فيها شيء من التجوز - 00:15:03

لأجل الملازمة والتلازم بين الواجب وما تأثره إلا وهو أن حكم الشارع هو الإيجاب حكم الشارع هو الندب. حكم الشارع الاباحة. حكم الشارع الحظر. حكم الشارع الكراهة. أما الواجب فهو وصف لما قام به الإيجاب - [00:15:42](#)

الإيجاب حكم واحد أما الواجب الواجب هذا وصف لما تعلق به الإيجاب. أليس كذلك فحكم الله أعلم الصلاة نقول فيها حكم بواجب الصلاة ما يستقيم لكن فيها حكم بایجابي الصلاة. هذا صحيح. كذلك وافعلوا - [00:16:11](#)

خير هذا فيها حكم بندب فعل الخير أو بایجاب فعل الخير لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى التحرير فيها الحظر لكن نقول فيها المحرم اذا هناك فرق بين حكم الشارع الذي هو الإيجاب - [00:16:37](#)

ابوك والندب والاباحة والحضر والكرامة هذى احكام الشرع والصحة والبطون بالاحكام الوضعية. ظاهر هذا اذا سنقول هذه العبارة فيها تجول. بدأ يشرح هذه الاحكام السبعة فقال فالواجب ما يثاب على فعله ويعاقب - [00:17:01](#)

اب على الارض الواجب غير الإيجاب تجوزا نقول الواجب يعني به ما تعلق به الإيجاب. الإيجاب الذي ذكرته لك الذي هو ما يكون من الله جل وعلا من الاحكام قال الواجب من الاحكام ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه - [00:17:28](#)

الثواب على الفعل والمعاقبة على الترك ليس وصفا للوالد ولكنه اثر تعلق الواجب بمن فعله. يعني الواجب ما يثاب على فعله. يثاب من كتاب الفهد على فعل. الواجب العمل الذي يثاب على فعله. ويعاقب - [00:18:02](#)

فتاركه على تركه. اذا تعلق بالفاعل. هذا نتيجة ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه هذا نتيجة. من لكنه ليس حدا في الواقع صحيحا للواجب. لكن نحن نأخذ ذلك على سبيل التجوز لأجل ان هذه الورقات كما ذكرت - [00:18:46](#)

ولكن من الرسائل السهلة الميسورة في الوصول الفقه تعرف الشيء ببساط ما يدل عليه يعني باسهل ما يدل عليه. قال الواجب ما يثاب على فعله. ويعاقب على تركه. فاجتمع في الواجب شيئاً آن - [00:19:06](#)

فعله احيب ومن تركه عوقب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه هذا وصف لنتيجة. ايا ما لا يثاب على فعله وهو المباح. اذا هنا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه هذا وصف لنتيجة - [00:19:27](#)

فعل الواجب وانه اذا فعله فان اثيب على فعله وعوقب على تركه صار واجباً الثواب على الفعل والمعاقبة على الترك. في الدنيا او في الآخرة يعني كيف نفهم من النصوص ان هذا واجب بهذا التعريف - [00:20:04](#)

الثواب على الفعل المقصود منه الاجر ليس المقصود منه الثواب الدنيوي لأن من الاعمال ما يثاب عليها المرء في دنياه ولا يسمى واجباً ويعاقب على تركها لأجل الدنيا ولا يسمى واجباً - [00:20:30](#)

من جنس الاعمال المختلفة اتقى عليها عقوبات كونية ونحو ذلك يثاب على فعله ويعاقب على تركه في يوم القيمة. ان فعله في الدنيا اثيب عليه يوم القيمة. ان تركه ترك فعله في الدنيا. عوقب عليه يوم القيمة - [00:20:59](#)

هذا هو الواجب لاحظ هنا ان الفعل والترك هما هنا المراد منها مع تمام الشروط مع بقية الشروط لانه قد يفعله ولا يسافر وقد يتركه ولا يعاقب. قد يفعل الشيء الواجب ولا يصعب عليه. لأن صورته - [00:21:24](#)

سورة الواجب لكن ما اتي ببقية الشروط مثل لو صلى بدون طهارة الصلاة في نفسها واجبة لكنه لا يثاب عليها لانه صلى على غير طهارة لو ترك اداء واجب لعارض اما لجهل او لمرض او لخطأ او لعذر - [00:21:53](#)

فهو تركه لعارض فهذا لا يسمى تاركاً للواجب. ولا يعاقب عليه وان كان في الصورة تاركاً للواجب لانه لا بد من قيد ان فعله حين تركه بنية الفعل نية التقرب وان يكون تركه حين ترك بنية - [00:22:24](#)

وهذا القيد مهم جداً فيمكن ان نقول في كلام الماسن فالواجب ما يثاب وعلى فعله قصداً يعني ينفع له قاصداً ويعاقب على تركه ان تركه قاصداً وهذا قيد مهم قال والمندوب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه - [00:22:51](#)

المندوبات الوان والندب الندب هو الدعاء لفعل شيء. كما قال الشاعر لا يسألون اخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهانا حين يندبهم يعني حين يدعوهم. فالمندوب هو الذي دعي الى فعله. لكنه ليس في درجة - [00:23:24](#)

لأنه لم يكن الامر به امراً جازماً حيث انه توعد من تركه بالعقاب. وانما كان الامر به حثاً وترغيباً ليس معه توعد عند المخالفه. لهذا قال

ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. من جنس انواع المسنونات المختلفة - 00:23:57

العبادات في الصلاة والزكاة في الصدقات وغيرها وهذا كما ذكرت لك ثالثا نتيجة. نتيجة للفعل. المباح ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. وهنا ايضا نوزع في المباح - 00:24:22

هل المباح من انواع الاحكام الشرعية؟ اذا كان لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. فكيف صار حكما معنى ذلك انه ترك المرء و شأنه فيه لم يخاطب فيه بان يفعل ولم يخاطب فيه بان - 00:24:44

يترك فلم يوقع فلم يقال له افعل ولم يقل له اترك. ولم يحدث على الفعل ولم يحدث على الترك. فصار مباحا كيف صار حكما شرعيا؟ لهذا كثير من العلماء نازعوا في كون المباح - 00:25:08

الكون المباح حكما شرعيا. وقالوا المباح باقي على ما كان عليه. ولم يأتي فيه امر من الشرع. وهذا اعتراض ليس بوجيه. بل انه مردود لما؟ لأن الانسان في هذه الدنيا مخلوق لعبادة الله جل وعلا - 00:25:28

مخلوق لكي يخاطب بالامر والنهي فان لم يخاطب في شيء وسكت عنه كان السكوت دليلا على جواز اختياره. لل فعل او للترك. فجاء الحكم من حيث تخbir ان الشارع سكت عنه فتركه مخيرا. وهذا الترك لخيرته - 00:25:55

والترك لما تريده هذا نوع من الاحكام كما جاء في الحديث ان الله فرض فرائض ان الله حدودا فلا تعتدوها. وفرض فرائض فلا تتركوها وسكت عن اشياء رحمة بكم غير نسيان. فلا تبحثوا عنها. هذا سكوت عن الحكم. سكوت - 00:26:30

على الحكم فصار السكوت مقصودا. اليه كذلك؟ فصار اذا صارت الاباحة حكما شرعيا. لأن العبد ما وشهوات في الدنيا لابد يخاطب فادا خير في هذا بين الفعل والترك بالسكوت عن ابداء ان هذا الفعل انت - 00:27:10

فيه بفعل او ترك صار ذلك السكوت وذلك التخbir حكما شرعيا. قال المحظور ما يثاب على تركه ويتعاقب على فعله. المحظور اللي هو المحرم يثاب على تركه مثل الاول نقول يثاب على تركه قصدا ويتعاقب على فعله - 00:27:30

لكن ان عوقب ان فعله غير قاصد هل يتعاقب لانه لابد من القصد ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا. وقال الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرحها - 00:27:55

بالكفر صدرا فالابد من القصد. قصد الفعل. طبعا الثواب والعقاب على اي شيء على هذا الفعل وعلى الترك في الاخرة لكن في الدنيا فاعل المحظور في الدنيا قد يتعاقب ولو كان غير قاصده. وهذا - 00:28:25

هذا نقسمها هنا المسألة الى قسمين. نقول احكام يقبل فيها التدين والعبارة عند اهل العلم يعني يترك المرء يترك فيها ودينه مع ربه جل وعلا وهناك محظورات يتعلق بها - 00:28:50

العقاب عند القاضي عقاب الامر والنهي ونحو ذلك. فمثلا من قتلة نفسها خطأ ولم يقصد الجنائية نعم وما قصد الجنائية. قتل الخطأ مثل انه يقصد انه يرمي طيرا فرمي ادميا - 00:29:15

لكن اليه دية عليه الدين والدين نوع من العقوبة. اليه عليه كفارة ان يصوم؟ عليه كفارة. ان يعتق رقبة او يصوم يعني ثم فان لم يجد صام متتابعين هذا نوع من العقوبة فادا نقسم هنا قوله يتعاقب على فعله الى انه - 00:29:45

لابد من قيد القصد وان ثم اشياء يتعاقب عليها في الدنيا وان لم يقصد لكنه في الاخرة معذور. فتكون هذه للتعرifات المراد بها الثواب والعقاب الاخروي. ظاهر المكرور ما يثاب على تركه ولا يتعاقب على فعله. فيقابل المنذوب ما يثاب على فعله والمكروره - 00:30:10

روح يثاب على تركه المكرور يراد به هنا المكرور الاصطلاح الذي هو قسم الانواع السابقة والمكرور في القرآن وفي السنة اعم من هذا التعريف انه قد يكون المكرور محرما. بل اكثر ما جاء في الكراهة في النصوص ما كان محرما محظورا - 00:30:43

لما ذكر الله جل وعلا المحترمات والكبائر في سورة الاسراء من الزنا وقتل النفس غير حق واخذ المال ونحو ذلك قال بعد ذلك كل ذلك كان سبعة في قراءة وفي قراءتنا كل ذلك كان سبعة عند ربكم مكرورها. مع انها محرمات - 00:31:21

لكن قال عند ربكم مكرورها. فدل على ان الكراهة في نصوص القرآن والسنة قد تكون للتحريم ومراده هنا ما جرى عليه اصطلاح

الفقهاء اصطلاح العلماء المتأخرون الذين يجعلون الكراهة انما هي كراهة التنزيه التي وصفها بقوله يثاب على تركه ولا يعاقب على

فعله - 00:31:51

قد تكون الكراهة في النصوص كراهة تنزيه. من مثل قوله كره لكم قيل وقال وقد تكون للتحريم كما ذكرت لك في الآية وكما في قوله

كره لكم قيل وقال واصناع المال يعني اصناعة المال - 00:32:20

محرم او كراهة تنزيه فإذا لفظ الكراهة في النصوص تنتبه له الى انه لا يراد به ما اصطلاح عليه الفقهاء والاصوليون من هذا التعريف

الذي عرف به الماتن حيث قال المكرور ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله - 00:32:40

قال الصحيح والصحيح ما يتعلق به النقود ويعتقد به. والباطل ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتقد به نترك البيان الصحيح والباطل الى غد

ان شاء الله. واسأل الله جل وعلا لي ولكم التوفيق - 00:33:04

والسداد وصلى الله وسلم على نبينا محمد هذا سؤال آآطييف يقول ما اعراب ثلاثة الاصول وادلتها ولماذا لم يقل المصنف الاصول

الثلاثة وادلتها؟ وما هي العبارة الاصح؟ الشیخ رحمه الله تعالى له رسالة اخرى - 00:33:32

بعنوان الاصول الثلاثة الرسالة الصغيرة اقل من هذه علما الاصول الثلاثة ليعلمها الصبيان الصغار ثلث يقال لها الاصول الثلاثة. واما ثلاثة

الاصول فهي هذه التي نقرأها ويكثر الخلق. بين التسميتين ربما قيل لهذه ثلاثة اصول او الاصول الثلاثة لكن تسميتها المعروفة انها

ثلاثة الاصول - 00:34:02

وادلتها اعراب ثلاثة الاصول وادلتها ثلاثة خبر لمبدأ محدود تقديره هذه ثلاثة خبر مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

على اخره وهو مضاف. الاصول مضاف اليه مجرور بالتبعية وعلامة جره الكسرة الظاهرة على اخره. والواو عاطفة وادلتها -

00:34:32

معطوف على ثلاثة. ادلة معطوف على ثلاثة مرفوع بالتبعية تبعية العطف وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على اخره وهو مضاف هاء

ضمير متصل مبني على السكون في محل جرف بالإضافة - 00:35:16